سير الزمان

عام المؤتمرات الدولية
لنقولا الحداد

الثورة — ٢
للدكتور عبد الرحمن شهبندر

انقلاب السياسة الدولية
للمرشال بلسودسكي

الصور : تمثل نواحي من حياة
اليابان الاقتصادية

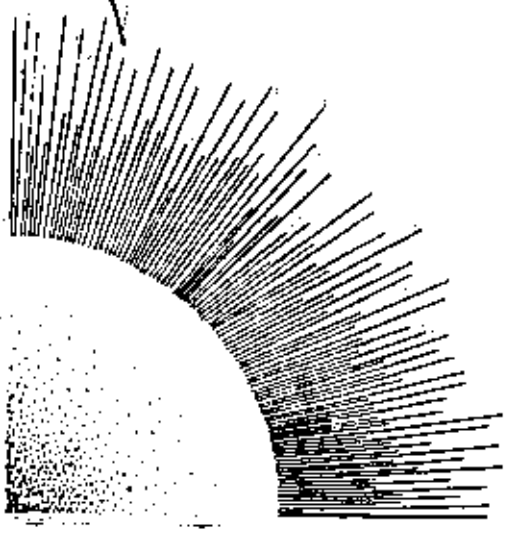

منتجات اليابان وواردانها

منتجات اليابان | وارداتها

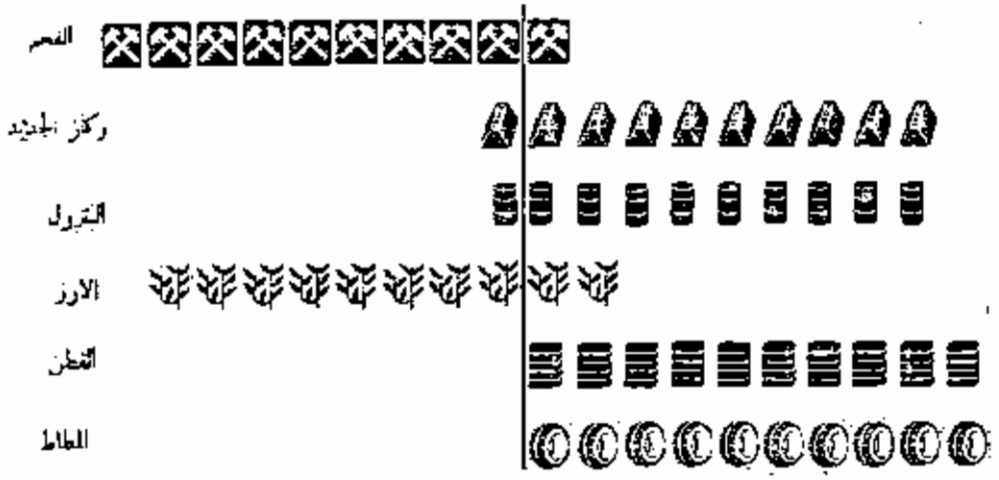

تجارة اليابان والولايات المتحدة الاميركية

واردات اليابان من اميركا | واردات اليابان من سائر البلدان

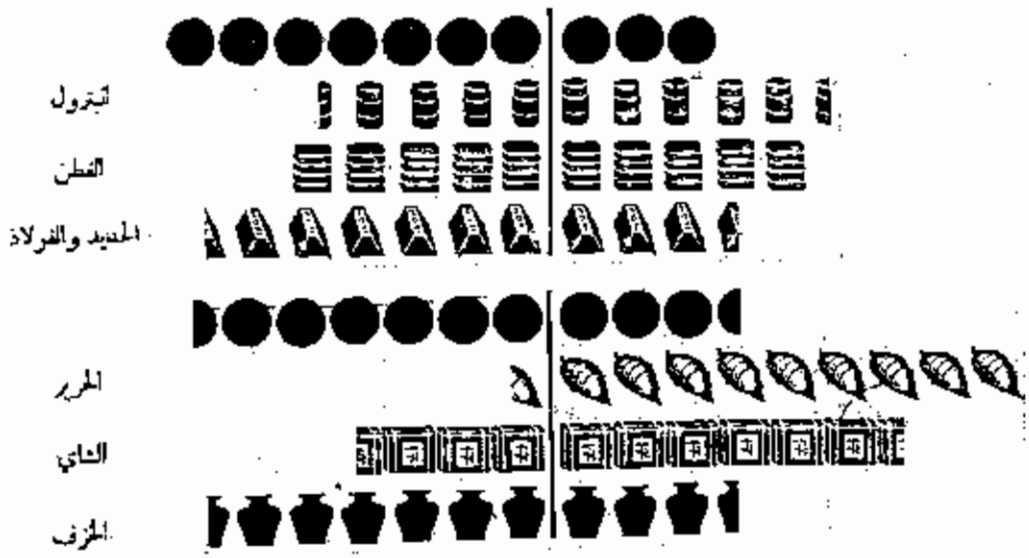

صادرات اليابان الى اميركا | صادرات اليابان الى سائر البلدان

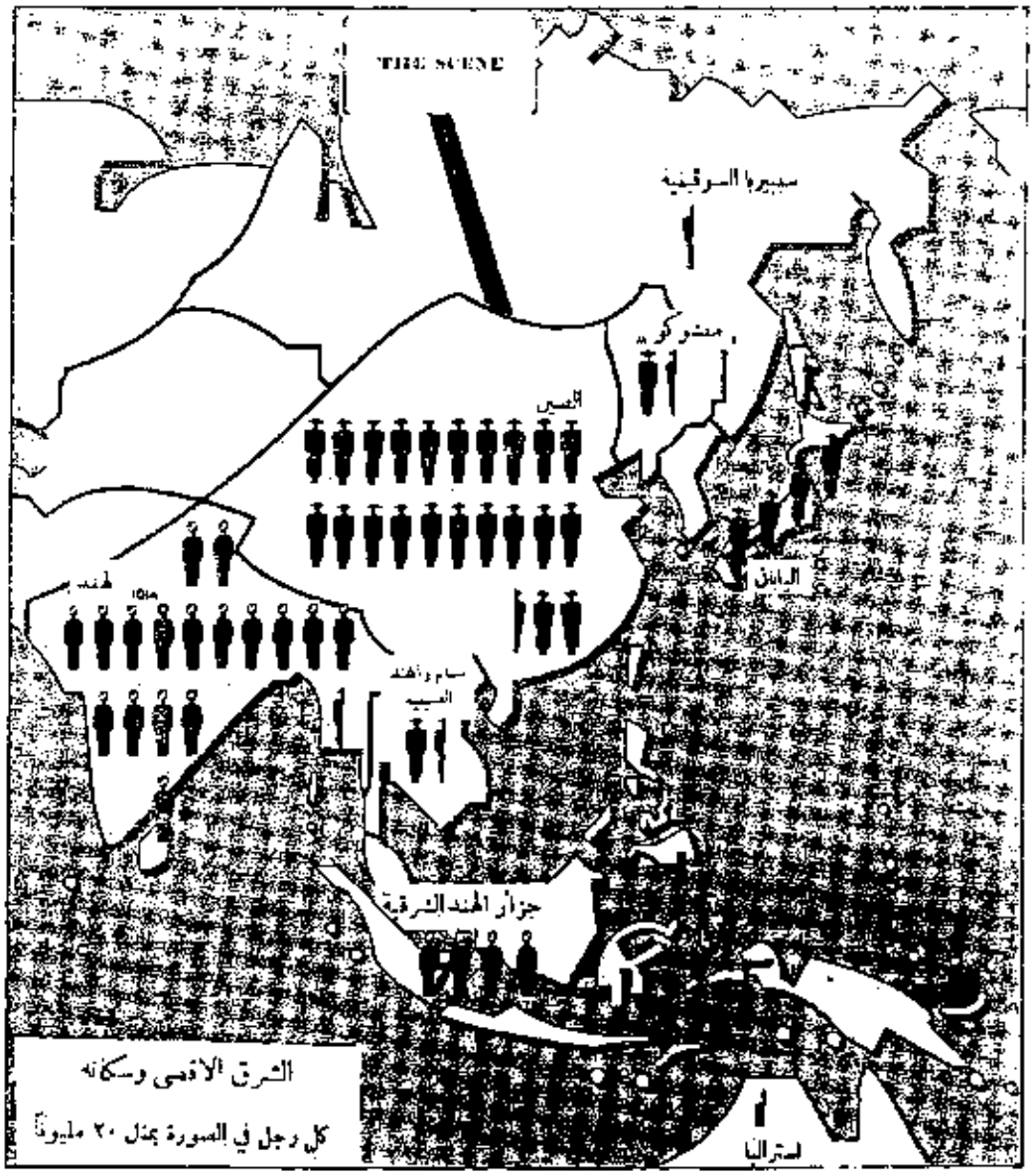
THE SCENE
سيبريا الشرقية
منشوكو
الصين
اليابان
الهند
1516
سيام والهند الصين
جزائر الهند الشرقية
استراليا
الشرق الأقصى وسكانه
كل رجل في الصورة يمثل ٢٠ مليوناً

سطول الياپان التجاري

سنة ١٨٩٥

سنة ١٩١٠

سنة ١٩٢٠

سنة ١٩٣٠

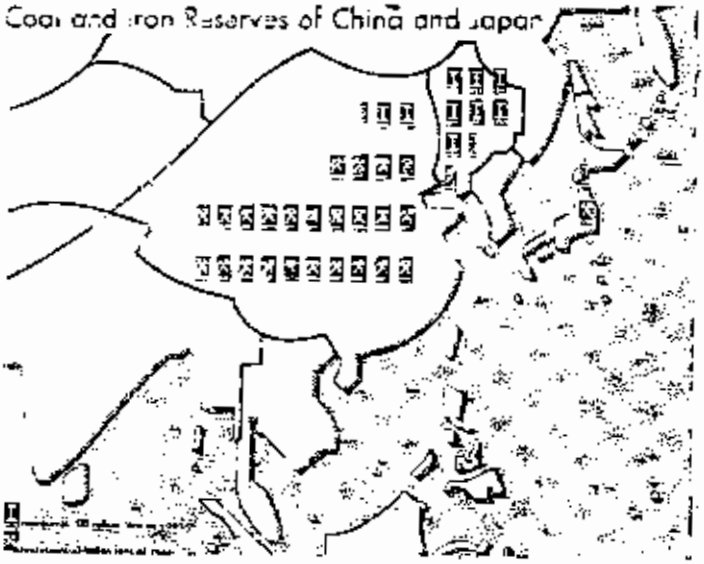

مقادير الفحم و الحديد
الدفينة في أرض الصين
والياپان

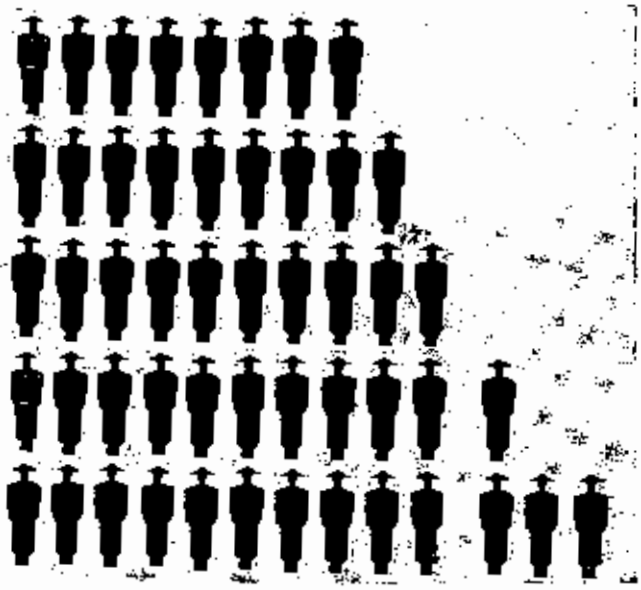

زيادة ضغط
السكان في
بلاد الياپان

١٨٩٠

٠٠٨٧

١٩١٠

١٩٢٠

١٩٣٠

عقم المؤتمرات الدولية

أين مصدر العدل المطلق ؟

بقلم نقولا الحداد

في الجزء الاسبق من المقتطف فصل ملخص من محاكمة ماتا هاري الجاسوسة الشهيرة التي كانت تتجسس في فرنسا في اثناء الحرب لحساب المانيا . كانت تدافع عن حياتها ببذل عرضها . كانت تدعي ان كل صلة بينها وبين من احتكت بهم من رجال الحرب من الجانبين صلة عشق وغرام ، وانها كانت عشيقة وخليلة لا جاسوسة . ولكن هذا الدفاع الخسيس لم يقنع المحكمة ببراءتها فحكمت عليها بالموت ، في حين أن قضاة هذه المحكمة كانوا يعلمون جيداً ان لفرنسا جواسيس في المانيا وان حكومة فرنسا تكافىء خدمهم مكافآت كبيرة ممتدحة عملهم

أفليس غريباً أن محكمة عدل تعد عملاً ما جريمة عظمى اذا عمل في بلادها وحكومتها تعده محمدة اذا عمل لاجلها في بلاد اخرى ؟

تحكم محكمة العدل على ماتا هاري بالموت بحجة ان تجسسها أفضى الى قتل كثيرين من الجنود الفرنسيين في الحرب . فما هو رأي هذه المحكمة في تجسس الجاسوس الفرنسي الذي أفضى الى قتل كثيرين من الجنود الالمان في الحرب ! فلماذا هذا القتل يعد حقاً وعدلاً ؟ ولماذا ذاك القتل يعد جريمة

تجسس ماتا هاري سبب قتل جزء من الجنود . ولكن سياسة السياسيين القابضين على أزمة الامور سببت قتل جميع الملايين الذين قتلوا في الحرب . فما رأي محكمة العدل في سياسة هؤلاء ! ألا تعدها جريمة عظمى ؟ أليس من ثمار هذه السياسة فن الجاسوسية الدنيء ؟

اذا تحولنا الى المانيا وجدنا محكمة العدل هناك تسلك نفس مسلك محكمة العدل الفرنسية ولكن احكام المحكمتين متناقضة على خط مستقيم . فما تعده هذه خيانة عظمى تعده تلك محمدة تستحق المكافأة . والعكس بالعكس . ومعنى هذا ان ما هو رذيلة في ناحية يحسب مبرة في ناحية اخرى . فكأن للعدل وجهين متناقضين تمام التناقض وكل وجه منهما حق وباطل في وقت واحد . فما هو العدل الحقيقي اذاً ؟ وما هو مصدره ؟

قد تقول ان لكل دولة عدلها الخاص . مصدره الحرص على سلامتها . فقبل النظر في هذا القول نورد بعض الامثلة الكثيرة في المجتمع البشري التي نرى فيها العدالة ذات وجهين متناقضين حتى في نفس المملكة الواحدة

في العام الماضي اكتشفت في المانيا مؤامرة محكمة التدبير لقلب حكومة هتلر واقامة حكومة اخرى من خصومها . فبادر هتلر وأعوانه لخنق هذه المؤامرة في مهدها بتحاكمة رؤوسها واعدامهم في ليلة واحدة . فبحسب قانون الدولة اعتبرت تلك المؤامرة جريمة « الخيانة العظمى » واستحق ذووها الحكم بالموت ، وعدّ الحكم عدلاً

لو نجحت تلك المؤامرة — وكان ممكناً أن تنجح — وقلبت الحكومة الهتلرية ، ثم حاكمت جميع مقاوميها وعدتهم مرتكبين جريمة « الخيانة العظمى » وحكمت عليهم بالموت وفي طليعتهم هتلر نفسه — أما كان يحسب هذا الحكم عادلاً ؟ طبعاً . اذن للعدالة وجهان متناقضان في البلد الواحد

الثورة البولشفية الناشطة الآن حين كتابة هذه السطور تجعل العدل في كفتي ميزان مضطرب لا ندري اي الآن أيتهما ترجح . وانما ندري ان مصدر العدل في مثل هذه الحال هو حيث ترجح القوة[1]

وفي الثورة التركية التي أفضت الى خلع السلطان عبد الحميد مثل آخر أوضح . اعتبر خلع عبد الحميد عقاباً عادلاً بحسب قانون الدولة لأن هذا السلطان حاول القضاء على الدستور وعلى مجلس المبعوثان . ولكن لو نجح عبد الحميد في قمع الثورة وعاقب زعماءها بالاعدام بتهمة الخيانة العظمى ، أما كان يحسب هذا الحكم عدلاً بحسب قانون الدولة ؟ اذن أليس للعدل وجهان متناقضان في دولة واحدة . فأين هنا الحرص على سلامة الدولة الذي هو مصدر العدالة كما تقول ؟

اذن . فلنبحث عن مصدر العدالة في مقام آخر غير سلامة الدولة . بالبداهة نفهم ان العدالة المطلقة ذات وجه واحد لا يتلوّن مهما تغير المكان أو الزمان والا فما هي عدالة بل هي أثرة أو استبداد أو انتقام . فأين نجد هذه العدالة ؟ أو ما هو مصدرها ؟

أين مصدر العدل المطلق

اذا تبحرنا في مصدر العدل غير المتلوّن لا نجده الا في فلسفة « أدب النفس » Ethics

ان العدل الذي مصدره سلامة الدولة يفترض ان الاقوام من طينات مختلفة ولكل قوم الحق الاعلى الذي ليس لغيره . ولذلك تبقى سلامة الدولة تحت خطر . ولكن العدل الذي مصدره « ادب النفس » يفترض ان الاقوام جميعاً من طينة واحدة . جميعهم بشر ، تجمعهم الانسانية ، والحقوق موزعة عليهم بالتساوي . فاذا روعي هذا الادب النفسي فلا تبقى سلامة الدولة في خطر البتة بل بالعكس تصبح في ضمان وأمن

فالعدل الذي مصدره الحرص على سلامة الدولة عدل مزيف خطير قتّال . واندفاع الدول وراء اطماعها بدعوى الحرص على سلامة الدولة ومصالح الامة الاقتصادي وراءه الشعب هو الذي سوّغ به للساسة جميع وسائل التقتيل والتنكيل الشريرة والخبيثة ، وهو الذي سوّغوا به الجاسوسية الدنيئة

(١) قامت الحكومة الثورة اذا كان هذا المقال تحت الطبع وقررت الغاء مجلس الشيوخ لان اكثريته من حزب الثورة فكيف يتفق هذا الالغاء مع الحكم الجمهوري واذا كان مجلس الشيوخ يمثل الامة فأي الحزبين يعد منتصراً او منتصباً او ثائراً ؟

وسخروا العدل لتبريرها هنا وتجريمها هناك . وهو الذي برروا به النفاق السياسي والكيد الدولي الى غير ذلك من الوسائل الشيطانية للحرص على سلامة الدولة — واخيراً هو الذي جعل الجهاد الحربي لاجل « الوطن » فرضاً مقدساً . فالتنازع الذي تثيره المطامع جعل الشر فضيلة والنقمة نعمة . فهل ازيف من عدل هذا مصدره ؟

قد تقول : سلمنا ان فلسفة « ادب النفس » هي مصدر العدل الحقيقي على افتراض ان جميع الامم من طينة واحدة لا امتياز لاحداهن على الاخرى بل هن متساويات في الحقوق . والعدل الحقيقي هو تمتعهن جميعاً بهذه الحقوق بحيث لا تفتئت احداهن على الاخرى وتهضم حقها . ولكن قيام هذا العدل بينهن بالفعل ، اي عملياً لا نظرياً فقط ، يستلزم وجود سلطة منفذة للعدل . وليس ذلك فقط بل يستلزم ايضاً وجود سلطة قضائية تفسر العدل او تطبقه على مبادىء ادب النفس . فاين مصدر هاتين السلطتين ؟

قد يتعمق المفكر في البحث عن مصدرها الى ان يجدها في الله تعالى الحاكم الاعلى المقيم في الضمير الانساني . ولكن هل لجميع الامم ضمائر صالحة لاقامة الله العادل فيها ؟ تصرفات الافراد والامم تدل على ان معظم البشر خالون من هذه الضمائر الصالحة . بل تدل بالاحرى على ان ضمائرهم تحتلها المصلحة الذاتية . لذلك قامت الدول والحكومات مقام الله . اذن فلنحاول ان نكتشف مصدر تلك السلطة المزدوجة : سلطة القضاء وسلطة التنفيذ في مصلحة الجمهور التي تستمد منها مصلحة الفرد : تلك المصلحة العليا التي اذا روعي فيها العدل المطلق ضمنت سلام الجماعات والامم والسلم الدولي العام . فاذا بحثنا عن مصدر هذه السلطة وجدناها في قرار الاكثرية . فما يقره الحزب الاكبر يكون حقاً . وما يحكم به ويقضي يُعد عدلاً . فالعدل الحقيقي البشري يصدر من محكمة الاغلبية . اذن لا حيلة في اقامة العدل الا في الاذعان لقرار الاكثرية . ولكن هذا القرار قد يحتمل عيباً يفسده . لان المراد من اي قرار اجتماعي ان يكون صالحاً للمجتمع برمته او اصلح له من اي قرار آخر . افلا يحتمل ان يكون قرار الاقلية اصلح من قرار الاكثرية ؟ ألا يحتمل ان تكون العقول الاصوب سياسة في جانب الاقلية والعقول الساذجة الغبية في جانب الاكثرية ؟ هذا محتمل جداً . ألا يحتمل ان يكون معظم قادة الاقلية ابراراً ومعظم قادة الاكثرية اشراراً ؟ هذا محتمل ايضاً . فاذاً . العدل المطلق والحق المطلق غير مضمونين دائماً بقرار الاكثرية . ففي اي شكل من اشكال الاجتماع نجد مصدر الحق والعدل المطلقين اللذين يبنى على اساسهما بنيان المجتمع المتين ؟

مهما حاولنا ان نجد ضماناً للعدل في شكل سلطة بشرية غير الهية نجد اننا لا نستغني عن الضمير الصالح الذي يوحي بالعدل المطلق من غير تحيز لمصلحة ذاتية او حزبية . ولذلك يستحيل ان نجد العدل النزيه الطاهر الا في مجتمع تمكن في افراده او في معظمهم « ادب النفس » — الفضيلة . حينئذ يقل جداً او يندر ان يكون قرار الاكثرية غير سديد . وان ظهر انه خاطىء فلجهل لا لسوء قصد .

وثمة يصلح جانب الاكثرية خطأً من تلقاء نفسه بعد اختباره ، بلا ثورة ولا نزاع خطير يهدد سلامة المجتمع

اذن ، سبب ان للعدل وجهين يتناقضين كما رأينا في الامثلة السابقة هو ضعف «ادب النفس» في البشرية . واذا تيقنا صحة هذا السبب علمنا سرّ التحاور فيه الافهام الآن . وهو سر اخفاق جميع المؤتمرات السياسية العديدة التي عقدت على التوالي بعد الحرب (وقبلها ايضاً) لفض المشاكل الدولية المختلفة وتسويتها ولنزع السلاح وتلافي الحروب

ان تدابير ساسة الدول منذ صارت السياسة انظمة مقننة تصدر من ضمائر تمثلها شياطين المطامع والمصالح المتضاربة المتلاعنة . ضمائر خلت من روح العدل المطلق الحقيقي . ضمائر مجردة من «ادب النفس» العالي . ضمائر دساسة كائدة ماكرة . لذلك يستحيل ان يسفر اي مؤتمر دولي عن اتفاق سلمي عادل خالٍ من الضغائن والاحقاد . وبالتالي يستحيل ان تقوم للسلم العام قائمة ما دام زمام الامر في ايدي ذوي هذه الضمائر ...

ان شيطان المطامع والمصالح المتنافسة يزين لكل فئة من ساسة الدول ان مصلحة شعبها تستحل اهتضام حقوق الامم الاخرى في الحياة ، وتحلل للامة القوية استعباد الامة الضعيفة ، وتسوغ لها انتهاز الفرص للتحكم بأمة اخرى منكوبة بضعف او بأزمة او بمشكلة داخلية او خارجية . هذا اساس كل سياسة دولية الآن وعلى هذا الاساس تتشنر الدول فيما بينها وكل منها « تشد اللحاف الى ناحيتها » . فكيف يمكن ان تتفق فيما بينها وتعقد معاهدات محترمة نظيفة من شوائب الضغينة والحقد

واذا كان مصدر العدل الدولي مصلحة الدولة او الامة كما ترى فلا مناص من ان يكون هذا العدل متلوناً بألوان مطامع الدول او الامم انفسها . فالاستقلال مثلاً الذي هو حلال للامة الواحدة حرام في نظرها على امة اخرى . والحق الذي لهذه هو مغنم لتلك . والرزق الذي تحمله هذه تستغله تلك وهلمّ جرًّا . لان القوة ، لا « الادب النفسي » المطلق ، تملي ذلك العدل وتعين للحق صاحبه بحجة ان مصلحة الامة القوية تقتضي هذا الاملاء . بحسب هذا التشريع الدولي « المصلحي » احتلت انكلترا مصر لكي تأمن على طريقها الى الهند . واحتلت فرنسا سوريا لكي يكون لها موقع حربي يعزز قوتها البحرية في البحر المتوسط ، الى غير ذلك من الامثلة العديدة المتنوعة

فلو كان للمجتمع الاعظم تشريع واحد يقيم عدلاً واحداً مطلقاً غير متلون لكانت الحقوق الامية في الاستقلال والاسترزاق ، و (بعبارة شاملة) في الحياة ، موزعة على الامم بالتساوي . وحينئذٍ يحفظ هذا العدل لكل امة نصيبها من الحقوق ويتدارك التنازع فيما بينهما . ولكن تشريعاً عادلاً كهذا لا يزال نظرية تجول في العقول ولمّا تبرز الى حيز المفعول ، لان الامم بالرغم من انها اصبحت مشتبكة في المصالح والمعاملات والعلائق لا تزال في فوضى جنونية ، لا نظام ينظمها ولا

تشريع عام يقيدها، وليس ثمة قانون دولي متين مبني على العدل المطلق الذي يوجبه «أدب النفس» برشدها. اجل ان العلائق الدولية في فوضى مطلقة بلا نظام ولا قانون لان المصالح الذاتية والمطامع الدولية فوق كل قانون ونظام بل هي تداوس كل قانون دولي (وتتمرد على عصبة الامم). وما تلك المعاهدات التي تعقدها الدول الا شعوذات تضحك بها بعضها على بعض. لانه متى اقتضت المصلحة الذاتية نقضها عدّتها قصاصات ورق: لذلك اقول ان العلائق الدولية في فوضى بلا نظام ولا قانون. وبالتالي لا عدل فيها على الاطلاق

وهنا لا بد ان يسأل القارىء نفسه: الى متى تبقى علائق الدول في هذه الفوضى في حين ان انسان اليوم بلغ من المعرفة والعلم ما يقنعه بسهولة ان النظام اساس كل نجاح وسعادة؟ أما حان لقادة الامم ان يفهموا ان السلام لا يتأيد الا بنظام عادل! أما اقنعتهم حوادث التاريخ القديم والحديث ان جعل المصالح الذاتية فوق كل نظام وقانون لهو مدمر للمصالح نفسها، وان نتائج الحرب الكبرى الاخيرة كانت البرهان الساطع على ان تصادم المطامع دكّ اركان سعادة الامم الى الحضيض؟ افما حان ان يتوبوا عن هذه الفوضى الدولية ويجنحوا الى نظام دولي وطيد مقيد بقوانين عادلة؟ فاين العلم واين المعرفة واين العباقرة؟ وما نفع هذه المدنية الجديدة التي نحن فيها؟

أين بؤرة شرّ الفوضى الدولية

الجواب: ان مدنية هذا العصر فاقت المدنيات الغابرة بالعلم فقط وقصرت بالادب النفسي تقصيراً عظيماً. لا تزال منحطة ادبيًا كما كانت منذ الفي قرن. لذلك بالرغم من ان اشتباك العلائق الأممية يستلزم نظاماً دوليًا قانونيًا متيناً لا تزال المطامع الفردية والشعبية تحول دون كل تنظيم وتقنين دولي. فبؤرة هذه الفوضى هي هذه المطامع

تنحصر هذه المطامع في نوعين رئيسيين وفي فئتين من الناس: هما فئة الرأسماليين الجهلة العميان، وفئة الساسة الماكرين المغرمين بالسؤدد. اولئك استعبدهم اله المال. وهؤلاء استعبدهم اله الشهرة والجاه. غرام اولئك ادخار الثروة ولو نهباً. وغرام هؤلاء الاستعلاء الى المناصب ولو على عواتق الجمهور. وكلا الفريقين متعاونان — كلاهما مجردان من «أدب النفس». لا عدل مطلق يقيم في ضمائرهما

لذلك يزين الساسة للشعب ان هناءهُ وسعادتهُ في الفتح والاستعمار. ويزين الرأسماليون للشعب ان تثمير المال في المشاريع الكبرى التي تستلزم التوسع الاستعماري، يفتح ابواب العمل لملايين العمال. بهذا التزيين الذي يغترُّ به هؤلاء العمال على اختلاف طبقاتهم ويطمعهم بانفراج ازماتهم كانوا يُستفزُّون للتجند والقتال. ولكن جاءت نتيجة الحرب العظمى عكس ما أفرغوا به وكانت تجربتها (الاخيرة في ظننا) اقناعاً للسواد العامة ان نتائج الفتح والاستعمار ليست الا مغانم لفئتي الرأسماليين والمنصبين، ومغارم القتل في الحرب والعطلة بعدها لملايين العمال. لذلك لما ارسل موسوليني اول بعثة

جندية الى حدود الحبشة كان الشعب الايطالي يشاهدها ساعة قرانها ستبرماً ويقول : لماذا يذهب اولادنا الى الهلاك ؟ واما ما ذكر بعد ظفر من هتاف الحماسة الوطنية للفرق الفائزة لم يكن الا ذرّ رماد في العيون او كان حماسة مصطنعة

فبالقه كيف يتوطد السلم اذا كان العدل الدولي الكاذب يسوّغ لموسوليني ان يختلق خلافاً بين الحبشة وايطاليا لكي ينتهز فرصة لغزو جذه المملكة . ولكل دولة من دول اوروبا في كل يوم خطة كخطة موسوليني كما يعلم القارىء

ان جميع ساسة الدول بلا استثناء هم من اضراب موسوليني . فانون كل منهم السعي الى تفوّق أمته تفوقاً اقتصادياً على حساب غيرها عن طريق الرأسمالية . وغايته اقناع الشعب بأنه جدير بمنصبه وبتقلد زمام السلطة والنفوذ . وما دام هذا التفوق هو هدف كل دولة فلا مناص من تضارب مصالح الدول . وبالتالي فلا أمل في اسفار المؤتمرات الدولية عن اتفاق وطيد يؤيد السلم التام الشامل

سيبقى العالم مقاساة الضيق الذي هو فيه الآن ما دامت أزمّة الامور في ايدي الرأسماليين الاغبياء والساسة الافاكين . ولا رجاء بالفرج الا اذا ثاب العالم الى رشده وأقام نظاماً دولياً موطداً على دستور دولي عادل . ولا أمل بنظام كهذا الا اذا قلب العالم تينك الفئتين عن عرشيهما واقام مكانهما زعماء من اهل العلم الصحيح الذي احيا علمهم فيهم ضميراً صالحاً مشبعاً بالادب النفسي

العلم الصحيح هو دين الانسانية القويم الذي وضع مبادىء علم « ادب النفس » على قواعد طبيعية اجتماعية ليكون اساساً لنظام اجتماعي عام يجمع الامم كلها تحت راية واحدة ويمتعها جميعاً بحقوق متساوية مصونة بقضاء عام عادل حاسم لكل نزاع بينها وكافل لها سلماً خالداً

لذلك يعتقد هذا الضعيف ان اهل العلم الصحيح هم أجدر من ساسة اليوم الذين هم مطايا الرأسماليين — أجدر منهم بقيادة الامم وتسلّم ازمّة السياسة الدولية العامة ، لان معظمهم أنقياء الضمائر حريصون على العدل المطلق . فاذا ولّتهم الامم سياسة امورها جعلوا عصبة الامم حكومة الحكومات وقضاءها محكمة المحاكم وسلطتها فوق كل سلطة وقوتها فوق كل قوة بحيث يتسنى لها أن تحسم كل نزاع بين الامم على قاعدة العدل المطلق الحقيقي . كذا تتلاشى الحروب والثورات التي كانت ولا تزال تتدهور فيها الثروات ويحرم من التمتع بها العاملون في انتاجها

قد تقول ان هذا الانقلاب الذي يتحول فيه زمام السياسة الدولية من أيدي الرأسماليين والمنصبيين الى أيدي العلماء الصالحين الزاهدين بأبهة المناصب لهو حلم جميل ولكنهُ بعيد التحقيق. فأقول : اذن لا تستغرب اخفاق المؤتمرات السياسية مهما توالت ولو بلغت الملايين عدّاً

بعد البيان السابق لم يبق عندك شك في أن سياسة هذا العصر الدولية التي تمليها ارادة الرأسمالية وتتحذلق بها عقول المنصبية لهي سياسة عقيمة مستحيلة الانتاج . وسيبقى العالم معانياً الضيق يسيبها الى أن ينفضها عن عاتقه مختاراً او مضطراً . ولكن متى يفعل ؟ — من يدري ؟